

ان حال فعل هذه الانصاف الى التعبد والقول ان اكبرها تحفيرة **قوله** ومعلوم انه  
لان الغرض ان المتكلم ان لم يكن اوله والاولا تخفى عنها اخرج هذه الصورة هي اذا  
الاج او الاخر مع العلم من مفهوم **قوله** او بعد المضارة او بان بعد الاخر كان  
بالنكاح او ما دونه مضارة الورثة دون التوبة ان التوبة من الله تعالى وهو حال ان اراد ان كان  
نوم او على البناء للفاعل كان غير مضارة حاله ان الضم المستقر منه وان فرغ على البناء للمفعول  
فكان حاله ان الضم المستقر بوجه المبني للفاعل على المومنين اوصى المبني للمفعول **قوله** اي لانها صار  
من الله الى المولى بالاضافة الى الضم المستقر منه بخلافه وهو على الله بغير احد هو عدم الرابح على  
الثلاث الوصية وان عدم تصد الفرض الاول والاخر بوجوه كما في قوله **قوله**  
وحال من حال مقدرة اي لان اكله وعمر وجوده في الارض والموجود التقدير في العرف كما في المثال  
الذي ذكره والمعنى محضه بعد رتبة العبد عن انما جربا اي ان حاله ان لا يخفف  
صفه كمنه بل صفه الا اهلين فيها ومن يطعم الله ورسوله ولو جعل صفه كمنه لوجب  
ايراد الضم فقال خالد بن برمك ما كتبت في كتب النحو يستوفى ايراد اهل الجوف  
يعتبر في باقها اصل مناه وجه المعنى اما اعتبار رتبة وهو الملكة اما اعتبار رتبة  
الموت مستوفى ايراد اهل مناه اعتبار كنعين اكد اكد الوجود الا ان ناطق التفسير  
الاول والوجه ان ناطق التفسير **قوله** بالتوجه والتعريف وتدل بالضمير اكد في الفاعل  
الوجه المتهدي والنقح والتصنيف ثم قال والتصنيف التعريف واللوم ويكون اصل المعنى  
بالتهدية والعشر اللوم وتدل بالضمير **قوله** واقطعوا الحج فالصاحبة الكفاية في  
**قوله** كما في قوله فوجوهها ودموعها وجولوها استجبت لهما فان تابا واصبحوا فاعفوا  
عنها واقطعوا التوبى والمؤنة فان التوبة في حق الله والحقوبه وكفى ان يكون خطا  
للمشهور الجائزين على سبيلها وورد بالايضا ذمها واتعفتها ودموعها بالوضع الى  
الالام فان تابا قبل الرضخ الالام فاعفوا عنها ولا تعرضوا لها انتهى كلامه وعليه هذا

وعلى هذا ظهر ان كلام المصنف للاجاء والاباهام من ان قوله فاعفوا عنها الا اذا احتسب  
لما ضار ولا صاحب الكفاية وولوا فاعفوا عنها بالترتيب مناسبتا لغيره فانما ان تفسر  
الاداء بالاعتذار او كذا لانه يستعمل القطع الايداء بالترتيب لان بعد اكله لا يخفى  
لست يمكن صاحب الكفاية ما تفسر الايداء بالاعتذار بالجلد كما حسب محض لغة السمر  
فما دل على السجيات اما الاول فمؤنة ايراد صيغة التائب واما الثاني فمؤنة  
المذكر فلتبين بها انما فاعفوا عن كل من يكون الفعل حصته لان التوبة  
لا تجزى بل من علم كون الفعل حصته ثم تاب فهو داخل تحت هذا الحكم بل من علم بوجوه  
ولا احتسب الى التوبة لان فعل الجاهل معفو عنه وانما قلنا هذا الاحتساج لان الجاهل بما ذكر  
وهو اخذ بقصده في كل امر سوى من سوف التوبة اي هذا الكلام يدل على انه  
ولا الذين يتوبونه وهم كفا الذين لم يتوبوا اصلاح لم ينظر العطف علماء اذ لو عطف  
على الذين حملوا السكات يوم ان يكون المعنى والتسوية للكفاية والاسان الكفاية لم يتوبوا اصلاحا  
وهذا الكلام الا ان يرد من التوبة ما يترتب من التسوية عليها وهو الغفران وكل من فعل معنى  
ان الاله والتسوية للذين حملوا السكات من التسوية حتى اذ هم احد الموتى قال النبي  
الان ولا الذين يتوبون وهم كفا الذين لم يتوبوا من حال حصول الموت من كون التوبة المذكور  
وهو قوله حتى اذ هم احد الموتى اي قبلها وبالذين اي من نسبت اليه الموت وهو  
الى الموتين والسيات اي جميع اهل الالام الكفاية شعرا وان اذ انهم التوبة من كل  
فاعلوا كل سبب كالتحتم على الله فان سئل هل يجوز عليه عطف وعده اذ يخفى  
تخلف عن طلب المراد من التوبة الواحدة عفا وذل التوبة ليس كذا بل هو توبة **قوله**  
لما عفا عن عدم الاعتداد بها المراد بالما تفسر الكفاية ولا يخفى ان تسوية توبة الغفران الاولى وعدم  
توبة الغفران الثانية وذلك عدم التوبة لان اصل عدم التوبة هو حصول توبة من التسوية للذين  
محملوا السكيات المعنى عما قال صاحب الكفاية لا يخفى ان ما حده عن كل سبب الارث